

## الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار النفط في الجزائر

### The macroeconomic effects of oil prices fluctuations in Algeria

مصباحي فاطمة الزهراء<sup>1</sup>\*

<sup>1</sup> جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، tima\_88@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/03؛ تاريخ المراجعة: 2021/12/26؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: يعتبر وجود النفط أمر حاسم للاقتصاد العالمي و نتيجة لذلك ، فإن التقلب في أسعار النفط له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي. أصبحت الجزائر معتمدة على قطاع النفط لأكثر من خمسة عقود ، فهو يمثل العمود الفقري للاقتصاد لأنه يتمتع بعائد مالي كبير. وبسبب هذا الاعتماد، أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلب أسعار النفط في السوق مما يجعلها ذات تأثير على النمو الاقتصادي، ومصدرًا للمسايرة الدورية للإنفاق الحكومي وسياسة الضرائب، وبالتالي هذا ما يتيح لنا إقامة علاقة بين تقلبات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي و تحليل ديناميكيات هيكل الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعرض مكوناته لصدمات خارجية. تظهر نتائجنا تأثيرًا قويًا وواضحًا لتقلبات أسعار النفط الدولية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، الميزان التجاري، والإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية : النفط؛ النمو الاقتصادي؛ العلة الهولندية؛ الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : O13 ؛ E31.

**Abstract:** The presence of oil is crucial to the global economy and as a result, the volatility in oil prices has a significant impact on the global economy. Algeria has been dependent on the oil sector for more than five decades, as it is the backbone of the economy because it has a large financial return. Because of this dependence, the Algerian economy has become vulnerable to fluctuations in oil prices in the market, which makes it an impact on economic growth, and a source for the periodic pace of government spending and tax policy, and thus this allows us to establish a relationship between oil price fluctuations and macroeconomic variables and analyze the dynamics of the structure of GDP. Aggregate through the exposure of its components to external shocks. Our results show a strong and clear impact of fluctuations in international oil prices on GDP growth, unemployment rates, trade balance, and public spending.

**Keywords:** oil; growth economy; Dutch disease; Algerian economy.

**Jel Classification Codes :** O13, E31.

## I- تمهيد :

يعتبر النفط مصدر أساسي للطاقة في جميع أنحاء العالم، فهو محرك رئيسي للاقتصاد العديد من الدول. إن ضعف الدول المستوردة والمصدرة أمام التقلبات العالية في أسعار النفط يجعل من هذا المورد المسى "بالذهب الأسود" محددًا استراتيجيًا للوضع الاقتصادي داخل سوق النفط. دعونا نضيف أن الدول الرئيسية المنتجة للنفط التي تشكل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد سعر البرميل من خلال التأثير على العرض والطلب وسعر التوازن ، هذا ما يضع النفط في مركز التوترات الجيوسياسية. والواقع أن الصدمات النفطية تؤكد اعتماد الدول المتقدمة والنامية وحتى دول العالم الثالث على النفط. وبالتالي، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى عواقب متباينة بطبيعتها على النشاط الاقتصادي، والتضخم، والموازن التجارية، وأرصدة الميزانية، وسعر صرف العملة (انخفاض أو ارتفاع قيمة) كل بلد. بدأت أسعار النفط في الارتفاع بشكل حاد في أوائل السبعينيات، ففي الفترة الممتدة من 1973 إلى 1974، ارتفع سعر النفط بنسبة 70٪، مما نتج عنه حظر النفط الذي أعلنته المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط (أوبك). ثم جاءت صدمة أخرى سنة 1979 بسبب الثورة الإيرانية بحيث وصلت أسعار النفط إلى ذروتها. ونتيجة لذلك، بدأ السعر العالمي للنفط في الانخفاض، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي. و ما بين سنة 1986 إلى سنة 2000 ، بدأ سعر النفط في التكيف بحيث لم يكن هناك سوى تقلبات خفيفة، إلا أنه ما بين سنة 2001 و سنة 2008، ارتفع سعر النفط مرة أخرى بشكل حاد بنسبة 298 ٪ حتى وصل إلى الذروة سنة 2008 ثم انخفض بنسبة 46 ٪ سنة 2014. لقد تم تحديد تقلب أسعار النفط من طرف (Englma et al, 2010, 34) حيث وجد أن معدل سعر النفط يتغير خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن هذا التقلب بنسب مئوية وحسابها على أنها الانحراف المعياري السنوي، أي ، كلما زاد حجم التغيير وتكراره بمرور الوقت ، زاد تأثير التقلب. حسب (Okere, 2013)، من أجل تحديد أثر تطاير أسعار النفط على الاقتصاد، اتخذت منظمة (أوبك) التقلب الحالي في أسعار النفط الخام إلى حالة عدم اليقين المستمرة المتمثلة في تباطء النمو الاقتصادي العالمي نتيجة لأزمة ديون منطقة اليورو وارتفاع معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة وخطر التضخم في البلدان النامية.

تعتبر أسعار النفط الخام متقلبة للغاية ولها تأثير كبير على النمو الاقتصادي للدول المنتجة فهي موضوع جدال كبير بين صناع القرار والباحثين. يؤكد بعض الباحثين الاقتصاديين مثل (Akpan 2009) و (Aliyu, 2009) و (Olomola, 2006) بأنه سيعزز النمو الاقتصادي بينما يؤكد آخرون مثل (Darby, 1982) و (Cerralo, 2005) بأنه سيحول دون النمو الاقتصادي للدول المنتجة للنفط. و من خلال هذه الاكتشافات يؤكد كل من (Hausmann & Rigobon, 2003) أن ارتفاع أسعار النفط في البلدان المصدرة للنفط سيزيد من الدخل القومي نتيجة لتحقيقها أرباح ضخمة بحيث تستخدم هذه الأرباح لتحسين اقتصاد بلدها و بالتالي يتم إطلاق مشاريع استثمارية جديدة ويتم تمويل جميع النفقات الأخرى أما في حالة انخفاض سعر النفط ، يواجه القطاع العام خسائر فادحة ، حيث أنه من الصعب خفض إنفاقه على الفور ، و بالتالي ستواجه البلاد اختلالات مالية نتيجة انخفاض سعر النفط. بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للنفط في العالم ؛ فان تأثيراتها الاقتصادية تختلف باختلاف سلوك الأسعار في سوق النفط العالمي ؛ لقد شهدت تقلبات عميقة في العقود الأخيرة ؛ لا سيما الانخفاض في منتصف عام 2014 ، حيث كان سعر البرميل 34 دولارًا ، والهزات الناجمة عن الآثار السلبية أو الإيجابية للعديد من العوامل بشكل رئيسي: السياسة الاقتصادية ، والتي انعكست في تقلب أسعار النفط. ، والذي سبب حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد ، يمكن لصدمة نفطية أن تشل اقتصاديات العالم ، وخاصة الاقتصاديات الهشة التي هي قائمة على صناعة النفط. يمكن أن يؤدي تقلب أسعار النفط إلى نتائج قوية على مستوى الاقتصاد الكلي ؛ كما يقترن عادة ارتفاع أسعار النفط في البلدان المصدرة ؛ بزيادة في تدفق العملات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ؛ ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة المعروض من النقود في الاقتصاد الوطني ، والعكس متوقع في حالة انخفاض أسعار النفط لكن تأثير تقلب أسعار النفط على الاقتصاد ككل ليس بهذه البساطة ؛ لأنه يشكل تحديًا حقيقيا لصانعي السياسات والسلطات الاقتصادية والمالية ؛ لذلك كان من الضروري فهم هذه الآثار على الاقتصاد ككل ، مع ملاحظة أن عددًا كبيرًا من البلدان التي تتمتع بالموارد الطبيعية ، وخاصة النفط ، قد فشلت في ترجمة هذا الأصل الاقتصادي إلى مكاسب حقيقية للاقتصاد الكلي. على عكس ذلك، عانت هذه البلدان الغنية بالموارد في كثير من الأحيان من معدلات نمو اقتصادي متكافئة أقل من نظيراتها ذات الموارد الطبيعية المنخفضة. بالإضافة إلى ذلك ، تطورت هذه البلدان بوتيرة أبطأ ، وكثيرا ما عانت من اختلالات هيكلية وتعرضت لضعف اجتماعي وسياسي.

( Jess et al; 2013) يرتبط تقلب أسعار النفط بإدراكه كمنتج أساسي للتنمية الصناعية. نظرة عامة موجزة عن الصدمات النفطية تظهر أن تقلب أسعار النفط يتم تحديده من خلال تغيير العرض و / أو الطلب العالمي ، الناتج إما عن طريق ضغوط ذات طبيعة جيوسياسية أو عن طريق تغيير في النمو الاقتصادي العالمي.

حسب (Awerbuch و Sauter، 2003)، واحدة من أكثر القضايا المؤلمة في النمو الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية هي ما إذا كانت هاته الموارد الطبيعية تعزز النمو الاقتصادي أو تعرقله، تشير العديد من الدراسات إلى أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر فعلياً بالاقتصاد، ترتبط هذه الظاهرة باسم "لعنة الموارد الطبيعية"، أي ستواجه الدول التي يعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على عائدات النفط اختلالات مالية مع انخفاض سعر النفط وهذا راجع إلى انخفاض عائدات النفط، و بالتالي حدوث خلل مالي.

لقد وجدنا سلسلة من الدراسات التي أجراها هاملتون (1983، 2003، 2004، 2005، 2009)؛ بالإضافة إلى العديد من الدراسات؛ التي ركزت على تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان المصدرة للنفط. لطالما اعتقد الاقتصاديون أن ارتفاع أسعار النفط يميل إلى أن يكون له تأثير إيجابي على الدول المصدرة للنفط، ويعتمد هذا على فكرة وجود طفرة في أسعار النفط تخلق فجوة تجارية، بحيث يتم تحويل الإيرادات من الواردات إلى البلدان المصدرة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي. ومع ذلك، نتيجة لارتفاع الأسعار، تتناقص المكاسب المحتملة للاقتصادات المصدرة بسبب انخفاض الطلب على النفط من الاقتصادات المستوردة. على سبيل المثال، في عام 1984، عندما ارتفعت أسعار النفط، انخفض الطلب على النفط من البلدان المستوردة وأدى إلى ركود اقتصادي حسب (Pindyck، 1991). ونتيجة لذلك، لا يبدو دائماً أن للتغيرات في أسعار النفط تأثير إيجابي على الدول المصدرة للنفط، حتى لو كانت تؤدي إلى ارتفاع المداخيل. بدلاً من ذلك، يزيد التقلب من حالة عدم اليقين في هذه الدول، مما قد يقلل من الحوافز للاستثمار (Bernanke، 1983). أظهرت دراسة (hamilton 1983) أن الزيادات في أسعار النفط يتبعها انخفاض في الإنتاج، و بالتالي وجود علاقة سلبية مستمرة بين التغيرات في أسعار النفط ونمو الناتج القومي الإجمالي. يبدو أن الأدبيات تقدم دليلاً على أن التقلب الشديد في إيرادات الموارد في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية يميل إلى إلحاق الضرر بالقطاع العام والتوازن الخارجي حيث ستشهد تقلبات متزايدة تزيد من حالة عدم اليقين وتقلل من الاستثمارات، ومع إعاقة تنفيذ سياسة مالية متوازنة، يؤخر النمو الاقتصادي. سوف تبحث هذه الدراسة الهيكل الاقتصادي للبلد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية "الجزائر".

#### 1. الأهمية الاستراتيجية للنفط في العالم:

وفقاً ل (Jridi، 2010)، يتم تحديد سعر النفط الخام وفقاً لأحد الأسعار القياسية الثلاثة الموجودة في أسواق النفط العالمية:

- ✓ Brent: من بحر الشمال ومدرج في لندن، وهو السعر الأساسي للدول الأوروبية.
- ✓ West Texas Intermediate (WTI): المنشأ في أمريكا الشمالية والمدرج في نيويورك، وهو السعر المعياري للولايات المتحدة والدول الآسيوية الأخرى.
- ✓ Light dubai: السعر المرجعي لدول الخليج. كان لوجود أسواق نفطية مختلفة بالإضافة إلى العديد من العوامل الجيوسياسية عواقب على تطور أسعار النفط (موريس، 2001).

يتم التفاوض على أسعار عقود النفط في نوعين من الأسواق:

-السوق الفوري: هذا هو السوق الفعلي حيث تجتمع شركات النفط والمصافي لشراء وبيع براميل النفط.

-الأسواق المالية: يشار إليها أيضاً بأسواق العقود الآجلة بسبب توقيع عقود مستقبلية تسمى "العقود الآجلة" من قبل المشتري (البلد المستورد) والبائع (الدولة المصدرة) على مدى 3 إلى 6 سنوات. ثم يتم تحديد سعر النفط وقت إبرام العقد لغرض التسليم المؤجل والتسوية. في هذه الأسواق المالية، تسود المضاربة في معاملات النفط.

-أسواق العقود الآجلة الحالية هي: بورصة نيويورك التجارية (NYMEX) المدرجة في نيويورك، وسعرها المرجعي هو WTI؛ وبورصة إنتركونتيننتال (ICE Futures Europe) المدرجة في لندن، فهي تستند إلى سعر برنت.

بين عامي 1989 و 2014، بينما ظل استهلاك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإنتاج الدول الأعضاء في أوبك دون تغيير، شهدت البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك (خاصة الولايات المتحدة) زيادة في كمياتها المنتجة. في الواقع، شهد سوق النفط تغيراً هيكلياً، فقد تغيرت احتياطات النفط العالمية التي كانت تتركز في الدول الأعضاء في منظمة أوبك بأكثر من 78٪ من احتياطات العالم المؤكدة في عام 2005، إلى حد كبير على مر السنين خاصة بعد الاكتشاف. من الودائع الجديدة.

تداعيات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط تشكل صدمات النفط والصدمات المضادة حلقة مفرغة يتعافى فيها العرض والطلب على المدى المتوسط من أجل استعادة التوازن الاقتصادي. وفقاً لبيرن (2012)، تبدأ الصدمة النفطية بصدمة عرض ناتجة عن ارتفاع حاد في أسعار

النفط ، مما يضر باقتصاديات الدول المستوردة ويعزز اقتصادات الدول المصدرة. صدمة العرض لها العواقب التالية: ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تتحملها الشركات المنتجة للنفط مما دفع أكبرها إلى خفض إنتاجها لضمان استمراريتها مع تحقيق النقص. من ناحية أخرى ، لا تملك شركات النفط الصغيرة موارد مالية كافية لتغطية التكاليف التي يتم استحقاقها لها. بعد ذلك ، سيُفلس بعضهم ؛ ارتفاع تكاليف المواد الخام المستخدمة في تصنيع المنتجات النهائية للشركات المستوردة غير النفطية يؤثر سلباً على إنتاجيتها وهوامش ربحها. تؤدي الزيادة في التضخم إلى ميل البنوك المركزية إلى زيادة أسعار الفائدة الرئيسية ، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات وبالتالي زيادة البطالة ؛ انخفاض الأجور الحقيقية للأسر وانخفاض قوتها الشرائية. [2] على المدى القصير ، يحافظ عدم مرونة الطلب على أسعار النفط على طلب الأسرة (لا توجد تغييرات في عادات الاستهلاك) ؛ [2] على المدى المتوسط والطويل ، يميل الطلب إلى الانخفاض. يجب بعد ذلك وضع حد لإمدادات النفط من أجل الحفاظ على توازن العرض والطلب في سوق النفط.

ي الواقع ، في سوق المنافسة غير الكاملة مثل سوق النفط ، يؤدي ارتفاع سعر النفط إلى حدوث تضخم في البلدان المستوردة ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الأجور الاسمية ، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح والاستثمارات التي تؤدي إلى خفض النمو وارتفاع معدلات البطالة (OECD, 2004). من ناحية أخرى ، تتولد صدمة نفطية معاكسة نتيجة هبوط مفاجئ وغير متوقع في أسعار النفط ، مما يعطل اقتصادات الدول المصدرة ويريح اقتصادات الدول المستوردة. في الواقع ، عندما ينخفض سعر النفط ، ستخفض شركات النفط إنتاجها واستثماراتها ، بينما تميل الدول المستهلكة إلى الاستيراد أكثر. والنتيجة هي زيادة في الطلب العالمي وانخفاض في العرض العالمي.

## 2. دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري

الجزائر ، التي يبلغ عدد سكانها 40 مليون نسمة وتبلغ مساحتها 2.5 مليون كيلومتر مربع ، مع وجود اقتصاد متنوع قليلاً ، على مدار الثلاثين عامًا الماضية ، و في سنة 2015 تم إلغاء التصنيع في الجزائر ، باستثناء المواد الهيدروكربونية ، فحققت ما لا يزيد عن 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة بـ 35٪ في أواخر الثمانينيات. تعتبر البلاد واحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط. بدأ تطوير هذا القطاع في عام 1958 بعد اكتشاف حقلي نفط وغاز عملاقين (حاسي مسعود وحاسي رمل) شمال الصحراء. لقد مر أكثر من أربعة عقود منذ أن اعتمدت الجزائر على قطاع النفط ، فقد أصبح العمود الفقري للاقتصاد ، لأنه يتمتع بعائد مالي كبير ؛ أهم عامل لزيادة الدخل وهو المصدر الرئيسي للعملة الصعبة. تظل المحروقات أهم قطاع في البنية الاقتصادية الجزائرية (تمتلك حوالي 1٪ من احتياطي النفط العالمي و 3/3 من الغاز). قامت الجزائر بإنتاج ما يعادل 1586 ألف ب/ي سنة 2015 وهو أقل بكثير من الذروة في إنتاجها قبل عشر سنوات (التي بلغت حوالي 2000 ب/ي).

### 1.2. مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول المنتجة للنفط، إنها ثالث بلد إفريقي منتج للنفط وعاشر أكبر بلد منتج للنفط في العالم، تشارك في إنتاج النفط العالمي من خلال شركة SONATRACH، وشركائها الأجانب بحوالي 1,7 مليون برميل يوميًا (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2015)، كما تصدر 709.000 برميل يوميًا، تقدر احتياطيات النفط بحوالي 12.2 مليار برميل ، مما جعلها ثالث أكبر احتياطي في أفريقيا في عام 2013. لقد أصبحت الجزائر تعتمد على قطاع النفط لأكثر من خمسة عقود ، وبالتالي أصبحت العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، لأنه يتمتع بعائد مالي كبير ، فهو المصدر الرئيسي للأموال القوية ، وأهم عامل لزيادة الدخل. وبسبب هذا الاعتماد على النفط، فإن الاقتصاد الجزائري أصبح عرضة لتقلب أسعار النفط في السوق. منذ اكتشاف حقول النفط في الجزائر في عام 1956 ، أصبح قطاع النفط الدعامة الأساسية لاقتصاد هذا البلد ، تمثل صادرات النفط 95٪ من إجمالي الصادرات وحوالي ثلثي الإيرادات الحكومية (البنك الدولي ، 2016). تم إعادة استثمار جزء كبير من عائدات النفط في مشاريع التنمية الاقتصادية (الطريق السريع شرق-غرب والمباني ومترو الأنفاق والسكك الحديدية وما إلى ذلك) كجزء من الخطة الخماسية لعام 2010/2014 ، واعتمدت الهيئة العامة على 286 مليار دولار أمريكي على مدار خمس سنوات ، من شأنه أن يولد نمواً بعد أن وصل إلى 3,8٪ سنة 2014 مقارنة بنسبة 1,6٪ سنة 2009 ، لكن لوحظ أن النمو الاقتصادي أقل مقارنةً بالإنفاق العام المرتفع ، بحيث بلغ الإنفاق العام في الجزائر ما مجموعه 200 مليار دولار بين عامي 2004 و 2009. رغم أن عائدات النفط ساهمت إلى حد كبير في الرخاء الاقتصادي للجزائر من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في القطاعات الأخرى ، لكن لم يصل الأداء الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي للبلاد إلى أقصى إمكاناتها. من ناحية أخرى ، فإن الاقتصاد الجزائري لا يعتمد بشكل كبير على التجارة مثل البلدان الأفريقية الأخرى المصدرة للنفط، يعتبر النفط (وأنواع الوقود الأخرى) هو المنتج الوحيد تقريباً لصادرات البلاد.

سمحت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في السنوات الأخيرة للجزائر بتشكيل حواجز خارجية ومالية مهمة ، أدى الارتفاع السريع في أسعار النفط إلى نمو قوي في صادرات النفط ، مما أدى إلى وجود فائض كبير في الحساب الجاري وزيادة في إيرادات النفط

بحيث بلغت الاحتياطات الدولية ذروتها عند 194 مليار دولار سنة 2013، تم استخدام جزء منها لسداد الديون الخارجية؛ تم تسجيل حصة في صندوق التوفير النفطي للبلاد، والذي وصل إلى 43٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويظهر تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري اعتماداً قوياً على الإيرادات النفطية لسنة 2015؛ تبلغ نسبة صادرات النفط حوالي 97٪ من إجمالي الصادرات وحوالي 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 65٪ من عائدات الحكومة. بسبب هذا الاعتماد الكبير على النفط؛ أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة للتغيرات في أسعار النفط في السوق العالمية في حين أن الانفتاح التجاري قد سجل ارتفاعاً بنسبة 60٪ في نفس الفترة. قامت الجزائر سنة 2015 بتصدير حوالي 31000 برميل يومياً من النفط الخام من الجزائر سنة 2015 مقابل 443000 برميل في اليوم سنة 2007.

## 2.2. إنتاج النفط في الجزائر

سلط انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف 2014 الضوء على ضعف الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النفط والمدفوع بالإنفاق العام. في غضون سنة، انخفضت أسعار النفط بأكثر من 100 دولار للبرميل إلى أقل من 60 دولاراً للبرميل تصدر الجزائر 540.000 برميل في اليوم من إجمالي إنتاجها البالغ حوالي 1.1 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، فقد انخفض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التأخير المتكرر للمشاريع، والصعوبات في جذب شركاء الاستثمار، والثغرات في البنية التحتية والمشاكل التقنية. انخفض متوسط سعر النفط المنتج من الجزائر من 112.7 دولار أمريكي للبرميل في يونيو 2014 إلى 31.3 دولار للبرميل بداية 2016، ثم ارتفع إلى 53.7 دولار للبرميل في نهاية عام 2016. يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتماداً كبيراً على النفط فهو يمثل 95٪ من الصادرات و 75٪ من عائدات الحكومة. في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، سجلت الجزائر انخفاضاً في صادراتها من النفط، فقد انخفضت بنسبة 40.76٪ إلى 35.724 مليار دولار في سنة 2015 مقابل 60.304 مليار دولار سنة 2010. انهيار سعر النفط أدى إلى تآكل موارده المالية واختلال التوازن التجاري والاحتياطات الدولية حيث تراوح العجز في الميزان التجاري بين 1.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 و 15.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016. من جهة أخرى انخفض إجمالي الاحتياطات من 194 مليار دولار سنة 2013 إلى حوالي 108 مليار دولار سنة 2016، أما فيما يخص الأرباح السنوية المتعلقة بقطاع المحروقات، فقد حققت إيرادات بقيمة 14.91 مليار دولار، مقارنة بمبلغ 27.35 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2014، انخفاض قدره 45.47 في المائة.

الشكل 1: إنتاج النفط الخام في الجزائر (مليون طن)



المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى معطيات صندوق النقد الدولي (FMI).

## 3.2. عائدات النفط في الجزائر:

يمثل قطاع المحروقات الجزء الأكبر من المبيعات الجزائرية بالخارج بنسبة 93.19٪ من إجمالي حجم الصادرات، أي حوالي ثلثي الإيرادات. فقد استحوذ على 36٪ من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي سنة 2011 ليصل إلى 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، بينما ارتفعت إيرادات المحروقات من 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

نظراً للقيود القوية جداً، انتقل حجم النفط من 25.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 إلى 16.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015. لا تزال الاحتياطات الدولية مرتفعة بـ 28 شهراً من الواردات، ولكن الانخفاض المفاجئ لعائدات النفط أدى إلى اتساع العجز في الميزان التجاري الذي بلغ 13.71 (مليار دولار) سنة 2015، مقابل فائض قدره 4.306 (مليار دولار) سنة 2014، رصيد

الحساب الجاري (من الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر كان (-4.53)٪ سنة 2014 ، تضاعف ثلاث مرات ليصل إلى -15.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، و بالتالي كان على الجزائر الاستفادة من احتياطياتها من العملات الأجنبية وكذلك من صندوق الإيرادات ، والذي يتكون من فائض إيرادات النفط والغاز من السعر المتوقع 37 دولار للبرميل. عززت الصين موقعها كمزود رائد للجزائر (18.3٪ من حصة السوق) انتزعتها سنة 2012 من فرنسا (11.8٪ من حصة السوق).

الشكل 2: إيرادات الموارد النفطية في الجزائر (٪ من إجمالي الناتج المحلي)



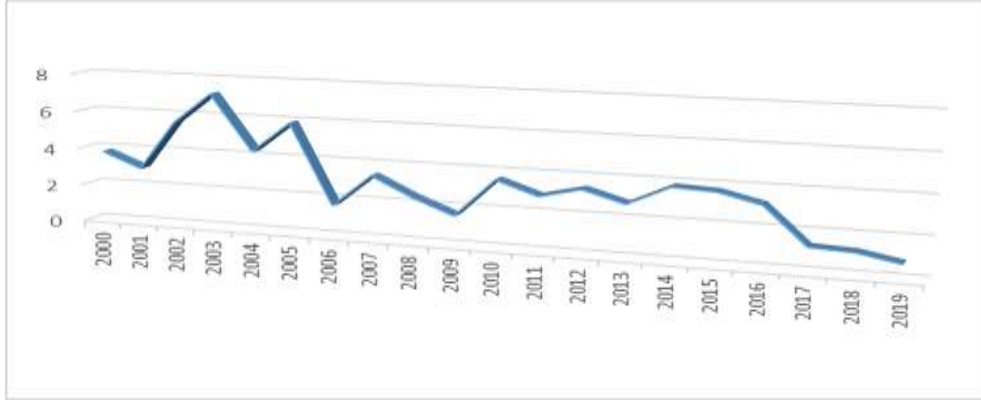
المصدر: من اعداد الباحث استنادًا إلى معطيات صندوق البنك الدولي (WDI).

## II - تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر:

### 1. النمو الاقتصادي في الجزائر:

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 7٪ سنة 2003 إلى حوالي 5٪ سنة 2004 ، وذلك بسبب التباطؤ في الزراعة بعد الحصاد الوفير وإنتاج المحروقات سنة 2003. أدى انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف سنة 2014 إلى تدهور أرصدة الاقتصاد الكلي. في 2015 ، ظل النمو يتباطأ بنسبة 3.8٪ مقارنة مع 4.1٪ في 2014 ، ظل إيجابيا وفوق 2٪ ، بالرغم من انخفاض متوسط سعر النفط بمقدار 100 دولار للبرميل سنة 2014 مقابل 59 دولارًا سنة 2015. في مواجهة الانخفاض الثابت في عائدات النفط والغاز وفواتير الاستيراد الكبيرة ، اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير التصحيحية بموجب قانون المالية لسنة 2016. صيغت على افتراض أن متوسط سعر النفط يبلغ 35 دولارًا للبرميل ، تنص ميزانية 2016 على تخفيض بنسبة 9٪ في الإنفاق ، وخاصة في الإنفاق الرأسمالي ، وزيادة بنسبة 4٪ في الإيرادات الضريبية، كما تشمل جميع تدابير الإيرادات زيادة بنسبة 36٪ في أسعار الوقود ، وارتفاع معدلات ضريبة الوقود والطاقة ، وضرائب أعلى على تسجيل السيارات.

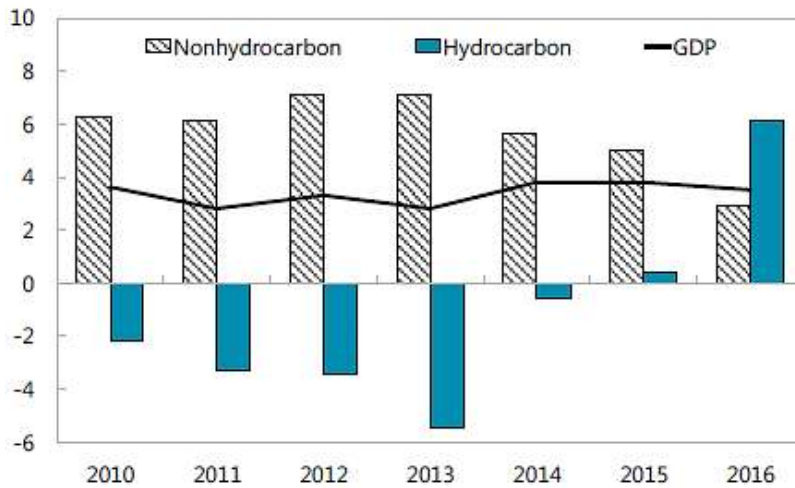
الشكل 3: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحث استنادًا إلى معطيات صندوق البنك الدولي (WDI).

تم الإعلان عن مزيد من التعديلات على تعريف الطاقة وتراخيص الاستيراد الجديدة ، لكن التفاصيل لا تزال معلقة، هذه التدابير هي الخطوات الأولى نحو إصلاح عالمي محتمل للدعم المكلف والرجعي في الجزائر (يمثل الوقود وغيره من أشكال الدعم أكثر من 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سمحت الميزانية للحكومة باتخاذ إجراءات تصحيحية إضافية إذا انخفضت أسعار النفط عن 35 دولارًا للبرميل واشتركت في الاقتراض الأجنبي، تشمل هذه تراخيص الاستيراد الجديدة ، وزيادة أسعار الكهرباء. حاولت الحكومة فتح المؤسسات العامة للاستثمار الخاص، بحيث تتضمن ميزانية 2016 تدابير للسماح للاستثمار الخاص في المؤسسات العامة ، وإنشاء مناطق صناعية جديدة وتخفيف قيود الاستثمار على الدخل من الإعفاءات الضريبية. أقر البرلمان قانون الاستثمار الجديد في جويلية 2016 لتحسين قطاع الأعمال خارج صناعة النفط. كان النشاط الاقتصادي مرتبًا سنة 2016، لكن ارتفاع معدل التضخم أبطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طفيف إلى 3.5 ٪ سنة 2016 مقابل 3.8 ٪ سنة 2015. تم دعم النشاط من خلال النمو القوي في قطاع المحروقات، والذي استفاد من دخول مجالات جديدة الخدمة. والعودة إلى الإنتاج الكامل لمحطة الغاز الكبرى التي كانت هدفا لهجوم إرهابي سنة 2013. على النقيض من ذلك ، نمو القطاع خارج المحروقات - وخاصة قطاع الزراعة والخدمات تباطأ ، ويرجع ذلك جزئيا إلى خفض الإنفاق والوصول إلى أدنى مستوى له منذ عام 1999. انتعاش في إنتاج المحروقات يعوض جزئيا التباطؤ في النمو الاقتصادي خارج المحروقات سنة 2016.

الشكل 3: معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات و خارج قطاع المحروقات (%)

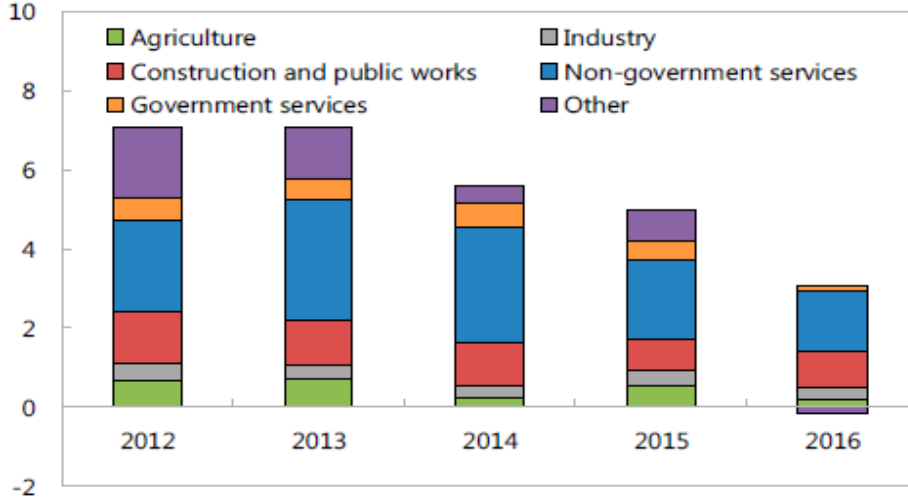


المصدر: السلطات الجزائرية وحسابات صندوق النقد الدولي

التعديل المالي سنة 2016 كان كبيرا، بحيث تم تخفيض إجمالي النفقات بنسبة 3.6 ٪ بالقيمة الاسمية، أي ما يعادل انخفاض بنسبة 5.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات. على الرغم من أنها أقل اندماجا في الميزانية ، والتي استهدفت تخفيضًا بنسبة 9 في المائة

بالقيمة الاسمية ، فقد ساعد هذا التخفيض ، جنباً إلى جنب مع توزيعات أرباح استثنائية من بنك الجزائر ، على تقليل عجز الميزانية من 37.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات سنة 2015 إلى 28.9 في المائة سنة 2016 (على أساس نقدي). تم تمويل العجز العام البالغ 14 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بشكل رئيسي . ارتفع الدين العام من 8.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 إلى 21 ٪ بعد العمليات المالية للحكومة لدعم اثنين من المؤسسات المملوكة للدولة.

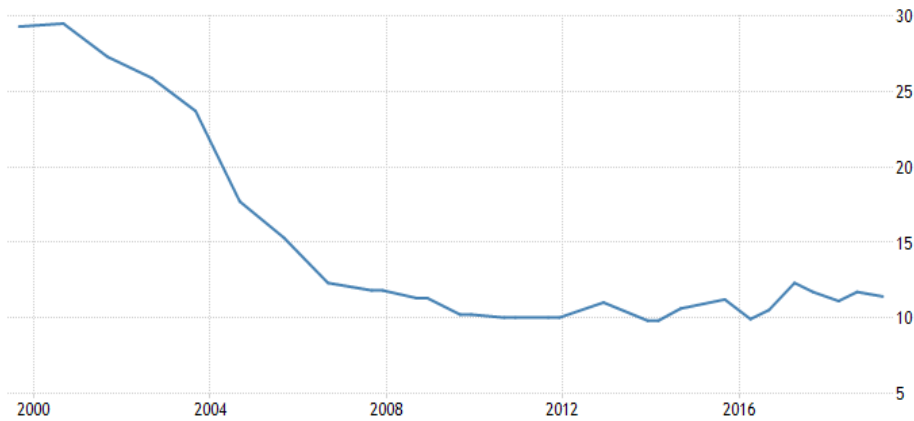
الشكل 4: أثر انخفاض النشاط في قطاعي الزراعة والخدمات على النمو الاقتصادي خارج المحروقات.



المصدر: السلطات الجزائرية وحسابات صندوق النقد الدولي

2. معدل البطالة: انخفض معدل البطالة إلى النصف في خمس سنوات، من 27.3 ٪ سنة 2001 إلى 15.3 ٪ في 2005 ، و 10.6 ٪ سنة 2016 مع تصنيف الجزائر عالميا في المرتبة 26 مقارنة بالدول الأخرى التي يسيطر القطاع الخاص على حصة العمالة ، بحصة تبلغ حوالي 58.8 ٪ سنة 2013 ، لكن توظيف الإناث يتسم بقدر أكبر من التركيز في القطاع العام (61.2 ٪) من إجمالي العمالة النسائية) ، ولا تزال مرتفعة بشكل خاص بين الشباب (26.7 ٪) والنساء (20.0 ٪).

الشكل 5: معدل البطالة (%)



المصدر : من اعداد الباحث استنادا الى بيانات البنك العالمي



3. معدل التضخم: منذ سنة 1996، كان هناك انخفاض سنوي في معدل التضخم من 22٪ إلى 4.5٪ سنة 1997 و 2.9٪ سنة 2014. على الرغم من السياسة النقدية الانكماشية، منذ سبتمبر 2014، بدأ التضخم في الارتفاع مرة أخرى من 4.8 سنة 2015 إلى 6.4 سنة 2016، بسبب إخفاقات السوق وزيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 4.7٪ (لا سيما البطاطا والخضروات والأسماك الطازجة)، و 5.1٪ من أسعار السلع المصنعة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة والمستوردة، وبلغت 6.9٪ على أساس سنوي في مارس 2017. وكان التضخم متقلب بشكل خاص سنة 2016 بسبب قوة تقلبات أسعار المواد الغذائية.

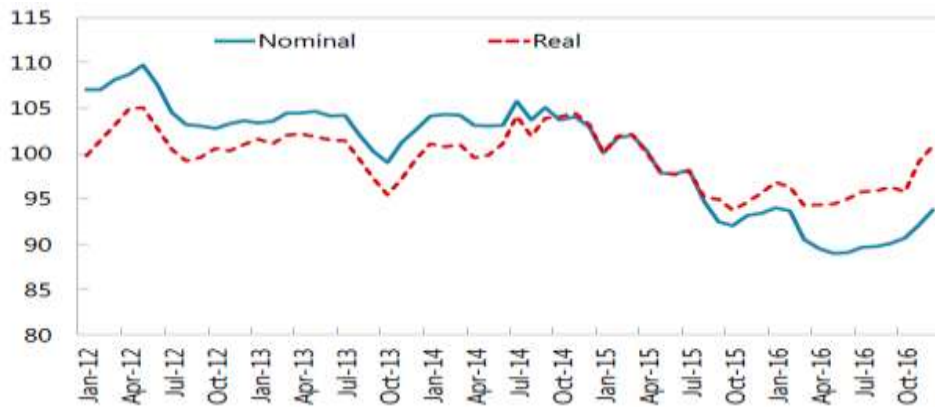
الشكل 6: معدل التضخم (%)



المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى بيانات البنك العالمي

4. سعر الصرف: في الفترة الممتدة من 21 يناير 1974 إلى 1 أكتوبر 1994، تم تحديد سعر صرف الدينار على أساس علاقة ثابتة مع سلة من العملات، تم تعديلها من وقت لآخر. في الأول من أكتوبر 1994، قدم بنك الجزائر تدفقا مديارا للدينار من خلال جلسات إصلاح يومية بما في ذلك ستة بنوك تجارية. تم استبدال هذا النظام بسوق العملات الأجنبية بين البنوك في 2 يناير 1996. تم تقدير سعر الصرف الفعلي في الأشهر الثمانية الأولى سنة 2005. وأعقب ذلك انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي (RRSP) بنحو 10 في المائة في أواخر 2004، مما يعكس بشكل رئيسي ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار. يهدف التقييم سنة 2005 إلى تقليل فجوة RRSP إلى الحد الأدنى من مستواه أواخر 2003، والذي اعتبرته السلطات مستوى التوازن. ظلت الفجوة بين السوق الموازية غير القانونية وأسعار الصرف الرسمية كبيرة عند حوالي 20٪، مما يعكس جزئياً مشاكل تنفيذ قابلية التحويل الحالية للدينار. كان سعر الصرف الفعلي الفعال (NERR) مستقراً على نطاق واسع سنة 2016، في حين ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي (RRSP) بنسبة 5.6٪ بسبب ارتفاع التضخم في الجزائر.

الشكل 7: سعر الصرف الفعلي (يناير 2012 = 100)



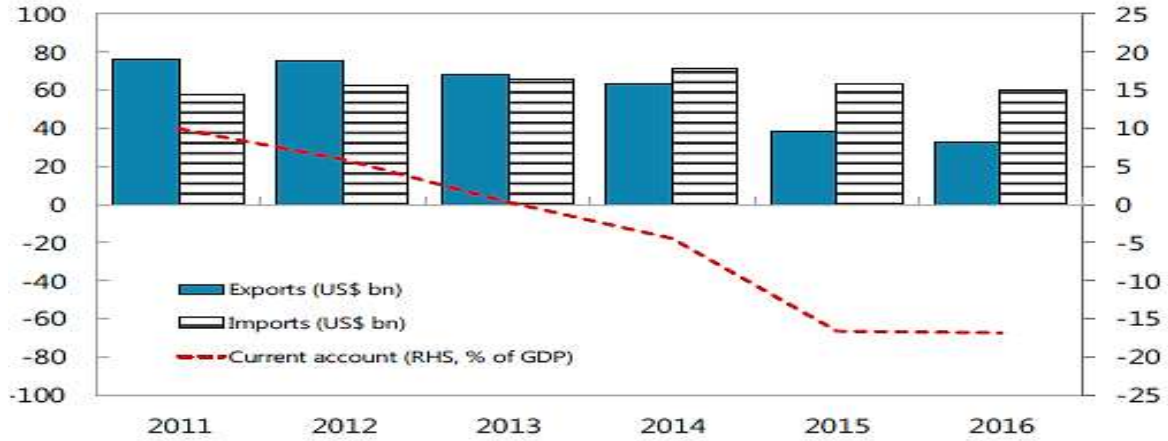
المصدر: صندوق النقد الدولي.

بسبب التراكم الكبير لاحتياجات النقد الأجنبي في نهاية عام 2006، مكن تسريع الدفعات المقدمة الحكومة من سداد أكثر من 10.5 مليار دولار من الديون الخارجية. أدت هذه التسديدات إلى انخفاض كبير في الدين الخارجي للجزائر من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى أقل

من 5 مليارات دولار في نهاية 2012. منذ يونيو 2014 ، انخفضت الاحتياطيات الأجنبية إلى أكثر من 35 مليار دولار أمريكي (أكثر من 30 بالمائة) ، في حين انخفض الدينار الجزائري بأكثر من 30 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي. أدى تدهور معدلات التبادل التجاري في الجزائر إلى انخفاض اسبي قدره 20 ٪ من الدينار منذ منتصف عام 2014 ، و بالتالي ارتفاع التضخم إلى 4.8 ٪ سنة 2015.

5. الحساب الجاري: ظل العجز في الحساب الجاري كبيراً وبعيداً عن المعتاد. في أعقاب تدهور معدلات التبادل التجاري للعام الثالث على التوالي، بحيث ارتفع العجز التجاري من 18.1 مليار دولار سنة 2015 إلى 20.4 مليار دولار في 2016. وتم تعويض العجز التجاري الإجمالي عن طريق انخفاض الأرباح ، مما أدى إلى تحسن طفيف في عجز الحساب الجاري بالقيمة الاسمية للدولار.

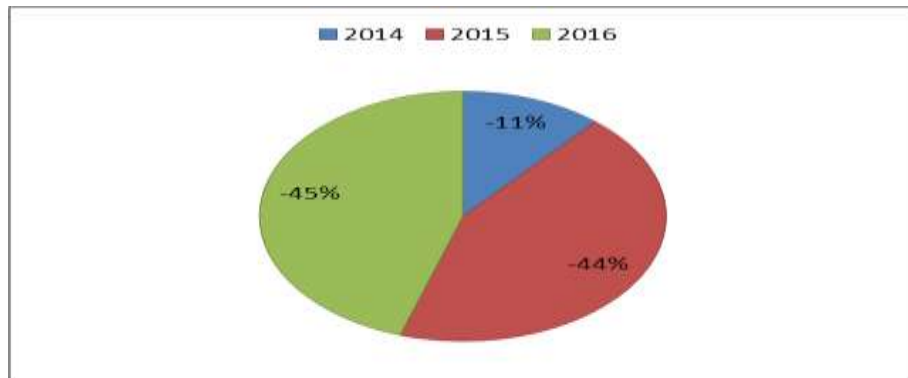
الشكل 8: رصيد الحساب الجاري



المصدر: السلطات الجزائرية، صندوق النقد الدولي

ومع ذلك ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، اتسع عجز الحساب الجاري بشكل طفيف من 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 إلى 16.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015. من أجل خفض العجز المرتفع، علقت الحكومة بعض المشاريع في البنية التحتية ، وبدأ خفض الإعانات على الوقود والكهرباء وزيادة الضرائب. وقد أدى هذا ، إلى جانب القيود المفروضة على الواردات ، إلى ارتفاع أسعار المستهلك وانخفاض في القوة الشرائية للأسر.

الشكل 9: الميزان التجاري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى بيانات البنك العالمي

عائدات النفط والغاز هي الدخل السائد للاقتصاد الجزائري. بين عامي 2002 و 2018 ، كان هذا القطاع يمثل 97 ٪ من الصادرات ، 32 ٪ إلى 45 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 46 ٪ إلى 70 ٪ من الإيرادات الحكومية.

## 6. السياسة المالية في الجزائر

لعب الإنفاق العام دوراً مهماً في النمو الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال، ومؤخراً، بعد تراجع النفط في أوائل 2000 شهد الإنفاق الحكومي زيادة كبيرة من الخسائر في الإيرادات من 85906.60 مليون دج في يونيو 1995 إلى 944172.20 مليون دج سنة 2011. وفي نفس السياق ، أدت ذروة أسعار النفط في أوقات مختلفة خلال هذا العقد إلى زيادة هائلة في احتياطات البلاد من العملات الأجنبية ، والتي وصلت إلى أكثر من 188 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2012. بسبب ارتفاع أسعار النفط في أوائل 2000 ، بلغ حجم مبيعات المحروقات في الجزائر 2905 مليار دينار سنة 2010، مقابل 425.9 مليار دينار سنة 1998 ومن الميزات الأخرى البارزة لهيكل الإنفاق العام ارتفاع مستوى الإنفاق الرأسمالي ، التي ارتفعت من 7.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998 إلى 19.5 ٪ سنة 2009. بعد انخفاض أسعار النفط، اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية للغاية من خلال تنفيذ سلسلة من برامج الاستثمار العام الهامة (2001-2004 و 2005-2009 و 2010-2014).

ما بين 2001 و 2004، نفذت الحكومة أول برنامج للاستثمار العام (برنامج الانتعاش الاقتصادي) ، بقيمة 525 مليون دج (7 مليارات دولار) ، يلها برنامج ثاني يعرف باسم (البرنامج التكميلي لدعم النمو) للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، مع تخصيص مبدئي قدره 4.203 مليار دينار (حوالي 55 مليار دولار) ، والذي ارتفع إلى حوالي 114 مليار دولار بحلول نهاية يونيو 2006 (البنك الدولي، 2007).

في منتصف 2010، أعلنت الحكومة الجزائرية عن برنامج الاستثمار العام الثالث للفترة 2010-2014 ، حيث اعتمدت الهيئة العامة على مبلغ 286 مليار دولار أمريكي على مدار خمس سنوات. من المتوقع أن يحقق ذلك نمواً بنسبة 4.1 ٪ في عام 2011 بعد أن وصل إلى 2.4 ٪ في عام 2010. ومع ذلك، فإن جهود الحكومة في مجال الاستثمار العام الكبير مكنت الجزائر من الحفاظ على مستويات محترمة من النمو الاقتصادي منذ 2002. في 2015، أدى انخفاض أسعار النفط إلى عدم وجود توحيد مالي و بالتالي تضاعف عجز الميزانية إلى -15.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. نصت ميزانية 2016 و أكدت على التركيز على التوحيد المالي مع متوسط سعر النفط 35 في المائة، كما نصت الميزانية على تخفيض الإنفاق بنسبة 9 ٪ (الاستثمار في المقام الأول) وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 4 ٪ على أساس زيادة بنسبة 36 ٪ في أسعار الغاز وارتفاع الضرائب على الكهرباء.

## III- الخلاصة:

يعتبر النفط مصدر مهم للطاقة، فهو يستخدم على نطاق واسع في القطاعات الصناعية، المحلية وقطاع النقل، هذا ما يجعله يعتبر عاملاً حاسماً وهاماً في النمو الاقتصادي للدول. تؤثر التقلبات المستمرة في أسعار النفط وعدم القدرة على التنبؤ عنها بشكل كبير على الاقتصاد ، ولكن أيضاً على عوامل أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، الإنفاق الحكومي، عرض النقود، معدل البطالة، سعر الصرف والتضخم. ان الجزائر معرضة بشكل كبير للعواقب السلبية لانخفاض أسعار النفط وتواجه تحدياً حقيقياً من خلال تقليل اعتمادها على تقلب إيرادات النفط ومن خلال تحسين إدارة هذه العائدات من أجل ضمان الاستدامة الاقتصادية للبلد بشكل رئيسي وذلك عن طريق تنوع مصادر الإيرادات. علاوة على ذلك ، على الرغم من أنه مصدر رئيسي للإيرادات الحكومية ، لا يمكن للجزائر الاعتماد على مورد طبيعي لا نهاية له لتغذية اقتصادها ، خاصة بالنظر إلى أن قطاع النفط لا يحتاج إلى الكثير من اليد العاملة ونتيجة لذلك ، خلق وظائف قليلة.

توصلت معظم الدراسات التجريبية إلى أن العديد من الدول الغنية بالموارد تعاني من اعتمادها على هذه الموارد وقد دعمت معظم الدراسات فرضية لعنة الموارد الطبيعية. وفي هذه الدراسة وجدنا أدلة على ارتباط تقلبات النشاط الاقتصادي الجزائري ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط. ويرجع هذا الارتباط بشكل أساسي إلى الحصة المهمة من القيمة المضافة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك ، من بين أهم الحلول التي تم اقتراحها لتجنب تأثير تقلب أسعار النفط وتقليل الاعتماد على قطاع النفط: تنوع مصادر الدخل التي: بالمقابل؛ تساعد على رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ امتصاص البطالة في الاقتصاد المحلي؛ مؤسسات جيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ سياسة مالية سليمة؛ سياسة نقدية مناسبة للتعامل مع الضغوط التضخمية التي تعيق النمو.

اقتصاد متنوع ؛ سياسة مالية سليمة : سياسة نقدية مناسبة للتعامل مع الضغوط التضخمية التي تعيق النمو.

- الإحالات والمراجع :

- Akpan, (2009), Oil price shocks and Nigeria macro economy. In A Paper Presented at the Annual Conference of CSAE Conference, Economic Development in Africa, March, pp22-24.
- Akram, (2009), Commodity Prices, Interest Rates and the Dollar, Energy Economics 31, pp 838-851.
- Augustin Kwasi FOSU, (2010) Terms of Trade and Growth of Resource Economies: A Tale of Two Countries, Natural Resources, Finance, and Development: Confronting Old and New Challenges, in Algiers, Algeria, 4-5 November, pp1-27.
- Arzelier Marie-Pierre, (1998), Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle : une comparaison Afrique-Asie, Revue économique, volume 49, number1, pp 119-137.
- Daron Acemoglu, Simon Johnson, James A. Robinson, and Pierre Yared, (2008), Income and Democracy, American Economic Review, 98:3, pp 808-842.
- Hamilton, J. D., (2009) a, Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08, Working Paper, National Bureau of Economic Research.
- Hamilton, J. D., (2009) b, Understanding Crude Oil Prices, Energy Journal 30, 179-206.
- Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, (2012), IMF Institute Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth, Perspectives from the Middle East and North Africa, Marc, April, pp1-26.
- Van der Ploeg, F, (2007), Africa and natural resources: Managing natural resources for sustainable growth, Background paper AFDB annual report 2007.
- Englama, et al, (2010), Oil Prices and Exchange Rate Volatility in Nigeria, Central Bank of Nigeria Economic and Financial Review Volume 48/3 September, p31-48.
- Jiménez-Rodríguez\* R., & Sánchez M., (2005), " Oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries", Applied Economics. Vol, 37,N°(2): 201-228.

**كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :**

مصباحي فاطمة الزهراء (2021). الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار النفط في الجزائر . مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03 (العدد 02)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر.ص.ص 147-136